الفصل التاسع

درس فى النجاح

لماذا نجح طلعت حرب ؟

تجد الجواب على السؤال مبثوثًا، ومتفرقًا، وأحيانا متكررًا فى نواح مختلفة من هذا الكتاب، ولكنه سؤال جدير بأن يخصص له باب قائم برأسه، مستقل بذاته. فطلعت حرب، نموذج فريد بين قادتنا وزعمائنا.

لدينا عدد غير قليل من الكبار الذين تسنمو غارب المجد عن طريق الوظائف الرسمية، وبعضهم كان عظيمًا حقًا أمثال على مبارك، ورفاعة الطهطاوى، ومحمود سامى البارودى، وعبد الله فكرى، ومحمد شريف وبعضهم وصل إلى مكانته بفضل قلمه وفكره، كأحمد شوقى، والبارودى أيضًا، والمازنى، والمنفلوطى وأمين وعبد الرحمن الرافعى.

وبعضهم عظم مقامه فى النفوس، وخلد اسمه فى التاريخ لجهاده الوطنى، وزعامته السياسية وفى مقدمة هؤلاء، عمر مكرم، ومصطفى كامل، ومحمد فريد.

ولكن لم يصل أحد من المصريين إلى مكان كالمكان الذى ظفر به طلعت حرب، لعمله فى ميدان الاقتصاد والمال، وهو مكان استأثر به طلعت حرب، ولم ينافسه فيه حتى اليوم أحد سواه.

فما هى عناصر نجاح طلعت حرب ؟

هى - عندنا - شخصيته، وعقليته، والظروف الوطنية التى أحاطت بميلاد مشروع البنك فجعلت منه، كما قلنا فى مطلع هذا الكتاب، أملاً وطنيًا، حتى كادت مصر، وحركتها الوطنية تتجسد فى مشروع البنك.

ويحسن أن نبدأ بآخر العناصر، لأن الكلام لا يستقيم إلا بتقديمه.

لقد امتزج تاريخ مصر السياسى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بالمال والاقتصاد، فمنذ عهد سعيد، بدأت مصر تعرف الديون لبيوت المال الأجنبية، وقد كان أول قرض عقدته مصر، هو القرض الذى عقده محمد سعيد فى سنة ١٨٦٢ ومقداره الأسمى ثلاثة ملايين ومائتان واثنان وأربعون ألفا من الجنيهات وحقيقتها مليونان و٤٠٠ ألف بعد خصم المصروفات والعمولات وأتعاب السماسرة، واتفق على سداد هذا القرض على ثلاثين سنة مع إضافة الفوائد إلى أصل الدين، ويحسبان هذه مع الدين تبلغ قيمة القرض فى نهاية المدة نحو ثمانية ملايين من الجنيهات، وهذا القرض بفداحة شروطه، وبقلة ما يعود منه على مصر كان النموذج الذى تمت وعلى أساسه قروض إسماعيل خلف سعيد.

وقد قدرت ديون مصر، عند وفاة محمد سعيد، فبلغت ١١,١٦٠,٠٠٠، وقد تورط سعيد فى هذه الديون بغير حاجة ملحة ظاهرة، فقد قال مؤلف تاريخ مصر المالى[1] :

«لقد استطاع محمد على وابنه الأكبر إبراهيم أن ينهضا بالبلاد ويجاهدا فى سبيل استقلالها، ذلك الجهاد الذى كلل بالنصر دون أن يكون لديهما من الموارد المالية سوى ميزانية لا تتجاوز خمسين مليونا من الفرنكات».

ولقد بدأت الاستثمارات الأجنبية فى مصر، فى سنة ١٨٥٤ أى فى بداية النصف الثانى من القرن الماضى، وذلك بتأسيس شركة الملاحة النيلية التى كان يرأس مجلس إدارتها وزير المالية ذو الفقار باشا أما أعضاء مجلس إدارتها فعدد من الماليين الأجانب من مختلف الجنسيات[2] ثم تلت ذلك

---

(١) عصر اسماعيل: عبد الرحمن الرافعى ص٧٠.

(٢) عصر اسماعيل: عبد الرحمن الرافعى ص٣٥.

شركة الملاحة البحرية فى ١٨٥٧ وكان رئيس مجلس إدارتها الأمير مصطفى فاضل بن إبراهيم باشا، ومجلس إدارتها خليط من المصريين والأجانب، وقد بلغت هذه الاستثمارات ذروتها بحصول مسيو دلسبس فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ على عقد الامتياز الأول لقناة السويس، الذى كان منزلقًا رهيبًا، هوى عليه الخديو إسماعيل إلى وهدة الديون الأجنبية الباهظة، التى أدت أولاً إلى التدخل الأجنبى فى سياسة مصر، ثم ثانيًا إلى الاحتلال العسكرى البريطانى فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢.

فالديون الأجنبية والاستثمارات المالية للبيوت المالية فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا، وتحطيم الاقتصاد المصرى، وضعف الإدارة المالية، كانت هى وفقدان الاستقلال السياسى، شيئًا واحدًا، ولذلك بقيت فكرة الاستقلال السياسى صنوا للاستقلال الاقتصادى، لا تذكر إحداهما إلا وتتداعى فى الذهن الثانية.

قال الأستاذ على أحمد شكرى مترجم كتاب روذشتين الشهير فى مقدمة هذه الترجمة.

« بقى أن نقول كلمتنا فى الحالة الاقتصادية التى نشأت عن الثورة المصرية. لقد كان المأمول أن يعنى الزعماء بها عنايتهم بالشئون السياسية، وكيف لا والمال هو روح النهضات القومية، وقلبها النابض؟ ولقد رأينا مصطفى كمال فى تركيا فضلاً عن عنايته بالمسائل السياسية يولى المسألة الاقتصادية وغيرها من الشئون الحيوية جزءًا كبيرًا من التفاته واهتمامه فما لبث أن حرر تركيا، من الرق الاقتصادى، بعد أن حطم بسيفه ما حولها من الأغلال السياسية.

« وقد كادت تكون النهضة المصرية، ناقصة لولا أن قيض الله لها من وضع الدعامة التى يقوم عليها الاستقلال الحقيقى. فبينما كان الناس

مشغولين بالمسألة السياسية يتناحرون تارة من أجل مظاهر كاذبة، وتتحد كلمتهم تارة أخرى على انتشال البلاد من الوهدة التى أوقعها فيها تخاصمهم وتنابذهم - نقول بينما كان يجرى ذلك كله كان هناك رجل يعمل فى سكون وهدوء، بعيدًا عن الضوضاء والثرثرة، فإذا به قد وضع خلسة الصخرة التى تستند إليها مصر إذا عصفت بها الأعاصير وتلوذ بحماها إن عبس لها الدهر أو تجمعت عليها الخطوب والملمات».

وليست هذه الفقرة، إلا نموذجًا لما يكتب عادة عن استقلال مصر بشقيه الاقتصادى والسياسى، وقد يبالغ بعض الكتاب، خطأ، فيجعلون الاستقلال السياسى دون الاستقلال الاقتصادى مرتبة، مع أن السبيل الوحيد للاستقلال الاقتصادى، هو الثورة السياسية كما سنرى حالاً.

والمصريون وصلوا إلى الاقتناع الكامل بأن استقلالهم لن يكمل إلا بقيام اقتصاد مصرى سليم، وحر فى الوقت نفسه، للتجارب المؤلمة المرة التى مروا بها ابتداء - كما قلنا - من عهد سعيد حتى ضاع استقلالهم فى أعقاب ثورة عرابى.

والحق أن المصريين قد تثقفوا اقتصاديا وماليا كما لم يتثقف شعب آخر، وذلك فى فترة حكم الخديو إسماعيل، فإن (المالية العليا) كما يقول روذشتين جعلت مصر فريستها، فسلطت عليها ديونها الربوية، لتمتص دمها، وتأكل لحمها، وتهرأ عظمها. فعرف المصريون بذلك ما هى الديون، وما هى الأوراق المالية، وما هى بيوت المال والشركات بأنواعها، والرهون والضمانات، وكيف تكون الحكومات العظيمة، فى خدمة المرابين الحقراء، ولصوص السماسرة، وكيف يختلط فى شخص السفير، المندوب التجارى لحكومته، وعميل البنوك فى نفس الوقت.

ولكن المصريين وقعوا فى خطأ كرره كتابهم بعد ذلك، وهو اعتقادهم أن نكبة مصر أصلاً نجمت من سفه إسماعيل وتبذيره وسوء إدارته المالية،

وطمعه وجشعه، وشهواته المفرطة، وهذا القول على علاته يخدم الاستعمار الغربى، لأنه يلقى بعبء المسئولية فى الكارثة المصرية على عاتق الخديو إسماعيل. والحقيقة أن الخديو إسماعيل مع كل مساوئه وعيوبه، التى لا تنكر، فإنه كان فريسة لا حول لها ولا قوة أمام الاستعمار الغربى بكل بطشه ونهمه واجترائه على كل حق وتحرره من كل شرف.

فالخديو إسماعيل أسدى لمصر خدمات لا بأس بها، وكان يمكن أن تنجو مصر من سوء حكمه، وأن تتخلص منه، لولا أن الاستعمار الغربى، أراد أن يغرق البلاد فى ديون وهمية، توطئة لابتلاع مصر كلها، اسمع ما يقوله روذشتين الذى اشتغل سكرتيرا خاصا للزعيم الشيوعى لينين.

« التاريخ يذكر مثلاً أنه بين سنتى ١٨٦٣ ، ١٨٧٥، أى فى خلال، اثنى عشر عامًا - تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ ترعة للرى بلغ طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكة الحديدية من ٢٧٥ ميلاً إلى ١١٨٥ ميلا ومد من الأسلاك التلغرافية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل، وأنشئ من الكبارى، ما لا يقل عن ٤٣٠ كوبريا بما فيها كوبرى قصر النيل الذى ظل أمدًا طويلاً يعتبر من خير كبارى العالم، وأسست ميناء الإسكندرية، وأنشئت فيها وفى مصر آلات الرى البخارية لرى الأهالى وبنيت أحواض السويس ونصب ١٥ فنارًا و١٤ مصنعًا لصنع السكر وتكريره وأدخلت إصلاحات عظيمة فى الطرق العامة فى القاهرة وغيرها من المدن، ولقد حدثنا من يوثق روايتهم من أهل الإحصاء أن تلك الأعمال العمومية العظيمة بلغت نفقاتها ٦٤ مليونًا من الجنيهات. وقد أمكن بسبب هذه الإصلاحات تحويل مليون وربع مليون فدان من أرض بور إلى أراضى زراعية أنتجت وقتذاك من الحاصلات ما قيمته ١١ مليونا من الجنيهات سنويًا فى حين أن إيجارها لم يتجاوز ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا فزادت بهذا مساحة الأراضى الزراعية فى مصر من ٤,٠٥٢,٠٠٠ فى سنة ١٨٦٢ - وهى آخر سنوات حكم سعيد - إلى

٥,٤٢٥,٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧٩ وهى السنة التى عزل فيها الخديو إسماعيل باشا، وليس هذا كل ما عمله إسماعيل بل أن الواردات زادت فى خلال المدة نفسها من ١,٩٩١,٠٠٠ إلى ٥,٤١٠,٠٠٠ كما زادت الصادرات من ٤,٤٥٤,٠٠٠ إلى ١٣,٨١٠,٠٠٠ هذا فضلاً عن أن عدد الأهالى زاد من ٤,٨٣٣,٠٠٠ إلى ٥,٥١٨,٠٠٠ ولعمرى أن هذه لصحيفة باهرة لما حدث من التقدم فى عهد ما زال الكتاب يصفونه زورًا وبهتانًا بعهد الفجور المالى».

ثم انتقل إلى الجانب الآخر من الصورة.

«بالاختصار كانت عجلة الخديو - فى إجراء الإصلاح- وتجاهله حالة الخزانة عند القيام بهذه التحسينات العظيمة من دواعى الأسف ولكن لا يمكن بحال أن يقال إنهما وحدهما أسباب الخراب المالى المروع الذى دفع إسماعيل باشا إلى إعلان الإفلاس بل ينبغى نقص سبب ذلك الخراب فيما أسماه المستر (كيف) بحق «جهل الشرق ومواريثه وتبذيره وإسرافه».

« وقد انتهز الكتاب فرصة متاعب الخديو المالية فأسهبوا فى نقد تلك الصفات التى عرفت عن الشرق، ولكن أليس من المدهش أنهم سكتوا عن الجشع الغربى فلم يذكروه إلا عرضا..

« إن طمع الخديو وتردده وأعمال السفالة التى أتاها المولون الأوربيون سارت جنبًا إلى جنب فى إحداث الخراب الذى ذهبت مصر ضحية له، بحيث أن كل محاولة للتفريق بينهما وإلقاء المسئولية كلها على الخديو وحده، تعتبر انتهاكًا لحرمة التاريخ.

« إن العدل يقضى بأن تقرر هذه الحقيقة التى لا ريب فيها، وهى أن مصر وإن كانت فى آخر عام ١٨٧٥ - أصبحت مدينة بمبلغ ٦٨ مليون جنيه - عدا الديون السائرة- وهى الديون التى أبرمها الخديو إسماعيل بوصفه الشخصى - إلا أن المبلغ الحقيقى الذى وصل إلى خزانتها لم

يتجاوز ٤٤ مليونا - أما الفرق وقدره ٢٤ مليونا فقد وجد طريقه إلى جيوب أصحاب القروض وأعوانهم إما بصفة سمسرة أو كمكافأة أو غير ذلك من النفقات».

ولسنا بطبيعة الحال فى صدد الدفاع عن الخديو إسماعيل، فإنه يسأل عن غفلته وقلة درايته، وسوء بطانته، وفساد ذمة أعوانه، وتواطئهم مع الممولين والمرابين اليهود من وسط أوروبا، وغربها كما يسأل عن جشعه، وتعجله وتلهفه على إجراء إصلاحات لا تحتملها الخزانة، ولعل أكبر حوافزه على هذه الإصلاحات أن يوهم نفسه أنه أصبح ندا للإمبراطور نابليون الثالث، الذى سقط عن عرشه عقب هزيمة بلاده فى حرب السبعين سنة ١٨٧٠ قبل سقوط الخديو إسماعيل بتسع سنوات فقط ولكن الذى نريد أن نبينه أن المسئول الأول عن كل الخراب الذى لحق بمصر كان سرقة فاضحة من جانب حكومات وبنوك ورجال المال والسياسة فى أوروبا. جريمة دنيئة ينتدى لها جبين حضارة الغرب المخزية حقا.

ولقد بقى هذا الدرس حاضرًا فى ذهن الشعب المصرى، تكوى نفسه ذكريات هذا الدرس، وقد أبت الظروف إلا أن تجدد هذه الذكريات، وتزيدها إيلاما، فإن ما أعقب الاحتلال البريطانى، أكد إيمان المصريين بأن استقلالهم السياسى المنشود لابد أن يصاحبه ويسايره استقلال اقتصادى، وأن الاحتلال العسكرى، لم يجئ ليكسب نقطة حربية هامة فى مصر، باعتبارها موقعًا عسكريًّا هامًّا فقط، بل ليسلبهم كل أرزاق المصريين، فإن اضطر إلى ترك أقل القليل، فاتقاء لغضب المجرومين، لا حبا فيهم، ولا اعترافًا بحقهم فى النبات الذى تخرجه بلادهم، ولا فى الخيرات التى تحتويها بحارهم وجوف أرضهم، أو ما تخرجه سواعدهم فلقد رأوا جميع البنوك ملكًا للأجانب، وجميع تجارة القطن ونقله وحلجه وتصديره والتأمين عليه وقفًا على الأجانب، ورأوا أكثر مرافقهم الحيوية من نقل وإنارة ومياه وقفًا على الأجانب، ووجدوا أن أراضيهم مرهونة للأجانب،

بل وجدوا أن الأجانب يملكون من هذه الأراضى الزراعية ما يجعل متوسط ملكية الأجنبى الزراعية أعلى أضعافًا مضاعفة من متوسط ملكية المصرى الذى يوصف فى طول العالم وعرضه بأنه فلاح، وأنه يرتزق من الأرض، ولا يعرف له صناعة أخرى غير فلح الأرض، وريها بعرق جبينه.

فلقد بلغ ما يملكه الأجانب، بعد قيام بنك مصر بتسعة عشر عامًا أى فى سنة ١٩٣٩ أكثر من ٤٠٣ ألف من الأفدنة، وكان عدد مالكى هذه المساحة الكبيرة جدًا بالنسبة لمساحة الأرض المزروعة فى مصر، خمسة آلاف فقط فى حين أن عدد الملاك الزراعيين فى مصر فى نفس السنة من أهلها كانوا أكثر من مليونى فرد و٤٠٠ ألف يملكون خمسة ملايين من الأفدنة و٤٠٠ ألف وبذلك يكون متوسط ما يملكه المالك الأجنبى من الأرض الزراعية هو ٨٠ فدانًا ونصف فدان تقريبًا فى حين لا يبلغ متوسط ما يملكه المالك المصرى فدانين وخمس الفدان (٢,١٩)[1] وقد بلغت قيمة ما نزعته البنوك الأجنبية من ملكية أراضى وبيوت المصريين فى سنة واحدة هى سنة ١٩٣٧ نحو مليونى جنيه وبالضبط ١,٩٥٧,٧٨٨[2].

وجاءت حرب سنة ١٩١٤، لتزيد وعى الشعب المصرى بحقائق حياته الاقتصادية، فقد عانى الشعب أعظم معاناة لأنه لم يجد أكثر حوائجه، فقد كان كل شىء يستورد من الخارج حتى إبرة الخياطة، ولمبة الغاز، وما كادوا يبحثون فى الأرقام حتى أدركوا أن رؤوس الأموال المستثمرة فى بلادهم فى سنة ١٩١٩، قبيل إنشاء بنك مصر، كان منها نحو ٩٦٪ مملوكًا للأجانب ومقدار هذه الأموال بالضبط ١٠٢,٢٩٥,٠٠٠.

ولقد زادت أسعار القطن عقب إعلان الهدنة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ زيادة هائلة مما ملأ جيب الفلاح بالمال، وأنعش طبقة الزراع المصريين

(١ و ٢) مبادىء فى السياسة المصرية: محمد على علوبة ص ٣٥و ٥١.

انعاشًا عظيمًا، ولكن هذه الأسعار لم تلبث أن هوت، مما صدم المصريين جميعًا بصدمة مروعة، وقد اقتربت هذه الصدمة بصدمة مروعة، وقد اقتربت هذه الصدمة بصدمة سياسية اشد منها ترويعًا، فقد بدأ المصريون يسمعون فى أخريات الحرب عن شروط ولسن الأربعة عشر، والتى كان فى مقدمتها حق الأمة فى تقرير مصيرها فوهموا أنهم قادرون على أن يتحرروا من ربقة الاستعمار البريطانى.

إن هذا الأمل سراب لن تطوله الأيدى، فقاموا قومتهم المجيدة فى سنة ١٩١٩، وحدهم، لا يهديهم فيها إلا ما لقنه لهم مصطفى كامل ومحمد فريد وإخوانهم وأعوانهم من مبادئ التحرر الوطنى، ورفض حكم الأجنبى، وعدم الاقتراب منه، أو الاتفاق معه، أو التحدث إليه. وكانت ثورتهم جارفة، ومكتسحة لأن زعماء مصر الرسميين كانوا فى المنفى، وطال غيابهم سنتين كاملتين من ٩ مارس سنة ١٩١٩ حتى ٤ أبريل سنة ١٩٢١، ولذلك انطلقت بعيدًا عن تقديرات السياسة، وترددها وتحرجها.

أدرك طلعت حرب ببصيرته النافذة أن هذا هو الوقت المناسب، ليعود من جديد إلى دعوته القديمة، ورسالته المحببة إلى نفسه «إنشاء بنك قومى».

وتلقف المصريون هذه الدعوة، كما قلنا من قبل، وحرصوا عليها حرصًا شديدًا، لأنها كانت جزءًا من ثورة، لا تكمل إلا به، ولا تحقق هدفها، إلا بتحققه.

هذا هو الفرق بين طلعت حرب، وبين آخرين، أرادوا أن يخدموا أهدافًا قومية، بغير الطريق المؤدى إلى تحقيقها. فمحمد عبده مثلاً كان يظن أنه قادر على أن يصلح الأزهر، وأن يجدد الإسلام، إذا هو أحكم صلاته، ووثق علاقته بمندوب الاحتلال البريطانى، اللورد كرومر، عدو المصريين اللدود، وعدو استقلالهم. وبالتالى عدو الإسلام والمسلمين، أن تلميذه رشيد

رضا، لم ير حرجًا قط فى أن يسجل فى كتابه عن حياة أستاذه محمد عبده أن كرومر أعلن أن أستاذه سيبقى فى منصب الإفتاء ما دام الاحتلال البريطانى باقيًا فى مصر، فأصبح الشيخ المفتى، والاحتلال رفيقين متلازمين!

أعفى الله طلعت حرب من التورط فى هذا المسلك الضار المؤذى، واسند ظهره للثورة، واحتمى بها، وانتفع بما أشعلته من حرارة إيمان المصريين، وشدة حرصهم على مقاتلة الأجنبى، وإجلائه عن أرضهم، فكان هذا أول ضمانات نجاح طلعت حرب.

أما الضمانتان الثانية والثالثة، وهما شخصية طلعت حرب وعقليته، فقد كانتا ضمانتين كبيرتين حقًا.

أما شخصيته ، فأكبر ما فيها من عناصر نجاحه، هو مصريته وريفيته، وانتمائه إلى حى شعبى. هذه النشأة أورثته الخصائص المصرية التى كانت تلزمه إل أقصى الغاية فى عمله.

فالخصائص المصرية النفسية تدعو إلى تآلف الناس ومجاملتهم والتودد إليهم، وعدم الاستعلاء عليهم أو إشعارهم بأن الإنسان فى غنى عنهم. وإذا كان طلعت حرب استطاع أن يكون محايدًا بين جميع الأحزاب، وأن يصل نفسه بهم جميعًا، وأن يجاملهم فى افراحهم، وأحزانهم، يسعى إلى مآتمهم وإلى حفلات زفاف الأبناء والبنات، فلم يكن ذلك كله سياسة بحتة وإنما كان ذلك، انسياقًا مع الطبيعة التى أورثها إياه كونه مولودًا فى (قصر الشوق) فى حى الجمالية، وأن أباه وأمه شرقويان، تجرى فى عروقهما دماء أجيال آمنت (بالمجاملة) وتلقت ذلك عن تقاليد الإسلام الثابتة فى نفس الريفى وابن البلد.

وقد كان أبوه موظفًا صغيرًا فى مصلحة السكة الحديدية، فأعانه ذلك على الانتفاع بأخلاق الطبقة المتوسطة الصغيرة: الجلد فى العمل، والإيمان

بالله، والاعتماد عليه، والثقة فى المستقبل، وكتمان أسرار العمل والحياة الخاصة، والاحتشام والاقتصاد والتدبير.

وقد حدت به هذه الخصائص إلى أن يجرب حظه فى تجارة بقالة صغيرة بالعباسية فلم يوفق فيها، ثم ثنى بتجارة ألبان ومستحضراته، فلم يوفق كذلك، فلا عجب أن يفشل طلعت حرب فى إدارة دكان بقالة، أو دكان لتجارة الألبان، ثم يحالفه الحظ بعد ذلك فى إنشاء شركات متعددة أوجه النشاط، كان بعضها جديدًا غاية الجدة على المصرى، كالطيران والسينما.

والواقع أن هذه المحاولات المتواضعة، والفشل فيها، تكشف عن طبيعة الطموح والرغبة فى الارتياد. فطلعت حرب تعلم فى مدرسة الألسن والإدارة، القانون، وكان بطبيعة هذه الدراسة مؤهلاً لأن يفكر فى أن يمارس المحاماة، وكانت المحاماة فى تلك الأيام مهنة كسبت الاحترام وانضم إلى صفوفها أفذاذ ذوو كفاية عظيمة، وأصحاب سمعة طيبة، أمثال محمد فريد وأحمد لطفى وعمر لطفى ومحمد أبو شادى ولكن طلعت حرب لم يكن يفكر فى غير ا لتجارة والمحاسبة، رغم كونه قانونيا عنده كل وسائل القانونى الفذ.

وكان فشله ضروريا ، لأن النجاح المبكر، فى هذين اللونين من التجارة الصغيرة، كان يغريه بالتدرج فى التجارة التقليدية فى مصر دون ارتياد الميادين البكر التى أرتادها بعد ذلك. وكان الفشل ضروريًا أيضًا، لتأهيله وتحصينه ومنحه المناعة ضد احتمال الانهيار واليأس بسبب المتاعب الهائلة التى لقيها وهو يدعو إلى بنك مصر ثم وهو يديره، ثم وهو ينشئ الشركات الواحدة فى إثر الأخرى.

ثم استقل بعد ذلك طلعت حرب فى إدارة قضايا السكة الحديدية، ثم فى إدارة قضايا الدائرة السنية، وهى الدائرة التى كانت تضم ألوف الأفدنة

المملوكة للخديو إسماعيل والتى بيع منها الكثير لأعيان الصعيد ولعائلة سلطان باشا بالذات. ولقد أتاحت هذه الفرصة لطلعت حرب أن ينشىء علاقة بعمر سلطان ابن محمد سلطان، وقد كانت أموره المالية، مرتبكة لإسرافه وكثرة ديونه، فأحسن إدارتها، ونقلها من الخسارة إلى المكسب، ومن الفوضى إلى النظام، فأكبر ذلك النجاح، ثقة عمر سلطان الأدبية والمالية، فكانت هذه الثقة، هى الخميرة التى نماها طلعت حرب، لتكون بذرة ثروته المادية، ثم مكانته الاجتماعية، فقد عرف بعد ذلك بين أصحاب الدوائر الزراعية، بقدرته وكفاءته فى إدارة الأراضى الزراعية، وفى مسك دفاترها، وتنظيم حساباتها فقد كان له بزمام نبروه بمركز طلخا أكثر من مائة فدان، فانتقل من الدوائر إلى الشركات، وارتبط منذ البداية بشركة كوم أمبو، ثم أحيلت إلى إدارة الشركة العقارية المصرية. وفى الشركتين وجد عددًا من رجال المال اليهود، تعلم منهم، وعرف الكثير من أسلوبهم فى الإدارة بعامة والإدارة المالية بخاصة، وأتقن الفرنسية كلامًا وكتابة من التعامل معهم، وقد مصر طلعت حرب الشركة العقارية، وترك شركة كوم أمبو، ولكنه عاد إليها كعضو بمجلس إدارتها فى سنة ١٩٣٦.

هذا الجو المشبع بتقاليد العمل الحديثة، جعلته يؤمن بالتنظيم، وبالمثابرة: ومحاولة الإلمام بالتفاصيل والجزئيات، دون الاستغراق فيها ونسيان الكليات والأسس والمبادئ العامة، وقد وسع هذا الجو نفسه أفق طلعت حرب، فأصبح قادرًا على أن ينتفع من مواهب أيا كان اصحابها، فاماليون اليهود كانوا أعضاء بمجلس إدارة بنك مصر، ممثلين فى أكثر من شخص كأصلان قطاوى باشا وسلفاتور شيكوريل. ولم يعرف التعصب قط، فصادق قلينى، وتوفيق دوس، كانوا من أقرب الناس إليه فالريف المصرى، وأحياء القاهرة والعواصم الأخرى عاشت القرون المتعاقبة، لا تعرف التعصب الطائفى الذميم، ولا تتذوقه.

وبروح التاجر الصغير التى ورثها عن أهله وروح التاجر الكبير، التى اكتسبها من معاشرة ومعاملة الماليين الكبار، كان يدير بنك مصر وشركاته، فحينما يحتاج العمل إلى مساهمة مباشرة، لا يتردد طلعت حرب فى أن يقوم بالعمل الصغير بيده قال عبد الله فكرى أباظة:

«إنى لأذكر أننى رأيت طلعت حرب فى مستهل حياة البنك يمسك بعض الدفاتر بنفسه، ويقيد فيها بيده، ويشترك مع صغار الموظفين - وما كان أقلهم حينذاك - فى عمل تسوية حسابية أو يقيد طلبية - ويعرف مرتبات موظفيه القلائل من أدراج مكتبه حتى لا يعرف الواحد ما يتقضاه سواه من أجر، منعا للغيرة، وفساد الروح بين الموظفين»[1].

وبهذه الروح أيضا، كان يأخذ معه من إنتاج شركات بنك مصر فى رحلاته التفتيشية، ويدعو فى كل بلد ينزل فيها المدير أو المأمور والأعيان والعمد، إلى تناول الغداء معه، ويوزع عليهم هذه العينات، ليعيدوا الرأى فيها، ويظهروه على عيوبها، وهو لا يعنى أكثر من أن يتودد إليهم، ويتلطف معهم، ويكسبهم دعاة مجانيين لبنك مصر. وبهذه الروح كان يقيم لموظفى البنك وشركاته مأدبة سنوية يقدم لهم فيها أطايب الطعام المصرى، ويمر عليهم مرحبا ومحييا.

وتأثرا بنشأته، وبتقليد بيئته، كان لا يطيق أن يكون بين موظفى البنك، من يلعب القمار أو يتردد على أندية السباق، أو يسمع عنه أنه من رواد الأندية الليلية فإن عرف واحدا من هؤلاء أنذره، ثم فصله غير آسف ولا متردد. كما كان يكره أن يقترض موظفو البنك وشركاته، حتى فى المناسبات التى يجوز فيها القرض كمصاريف الزواج واستقبال الأولاد، وتزويجهم. وكان يفضل فى هذه المناسبات أن يعطى من جيبه الخاص -

---

(١) طلعت حرب - لحافظ محمود وزميله ص ١٥٥ .

ولو فى الظاهر - معونة للموظف طالب السلفة لكيلا يألف موظفو البنك الاقتراض، وإقامة حياتهم على أساس السلف، وكان فى الوقت نفسه، يعتبر السخاء فى معاملة الموظفين قانونًا واجب الاحترام، ما دام العمل ناجحًا والكسب وفيرًا، والرزق واسعًا، فقد جرى البنك على منح موظفيه وموظفى الشركات كل عام مكافأة قدرها مرتب ثلاثة أشهر ونصف شهر.

على أن الخاصية الكبرى من خصائص شخصية طلعت حرب إلى جانب جلده فى العمل، ورغبته فى أن يكون خارج مكتبه يرى بنفسه ويسمع، اقتصاده الشديد فى الكلام فهو نذر الحديث، يسمع اكثر مما يتكلم، وإن تكلم لم يفض، ولعل هذه الصفة أكبر عناصر نجاحه. فلو كان طلعت حرب محدثًا ناجحًا، لأفزع بفصاحته، المنبعثة عن ذكائه وعلمه، المعاصرين والأنداد، لكرهوه، وحسدوه، على مواهبه، وتألبوا عليه ولكن بساطة مظهره، وعدم وسامته، واتئاده فى الحركة، وعدم فرضه نفسه على الناس، كل ذلك خفف من وقع قوة شخصيته على الناس، ويسر عليهم التعاون معه، واحتمال نجاحه. وقد حدثنى حافظ رمضان عن (كمال اتاتورك) فقال له أنه أقل زملائه من الضباط والأتراك لفتا للنظر، فقد كان دون أنور باشا، تألقا، ودون عزيز المصرى ذكاء، وعلما، وشجاعة، ولكنه استطاع أن ينفرد بالزعامة فى بلاده، دون هؤلاء الذين تبهر الناس شخصياتهم الرائعة، وقدراتهم الساطعة.

فالنجاح فى الأعمال العامة، ليس ذكاء كله، ولا علمًا كله، وإنما هو أولا وقبل كل شىء لياقة للعمل، وقدرة على تألف الناس، وكشف السبل المؤدية إلى النجاح، وقد كان يلعت حرب هو رجل هذه الفترة من حياة مصر، اختير ليؤدى دور الزعيم الاقتصادى المنشئ، فأدى الدور جيدًا، ونجح نجاحًا باهرًا. أما عقلية طلعت حرب فقد كانت عنصرًا أساسيًا فى تكوين شخصيته من جهة، وفى تحقيق نجاحه من جهة أخرى.

فقد كان طلعت حرب قانونى العقلية وقد علمته مهنة القانون دراسة النصوص والعقود وأحكام العبارة والصياغة والقدرة على المفاوضة والأخذ والعطاء، والتأمل فى القول والتأنى فى التصرف ثم هو عربى الثقافة إسلاميها. كان مثقفًا بحق. فقد حفظ القرآن وأحسن تلاوته، ودرسه، ودرس تاريخ العرب، ودول الإسلام وأطال النظر فى الكتب القديمة، وتأثر أسلوبه كتابة وأداء وتفكيرًا بها. فأصبح ذلك كله، عنصر من عناصر الاستقرار فى شخصيته. فلو كان من هذا الجيل الذى تعلم فى مدارس الحكومة المصرية، وأخذ منها هذا الشتات المتفرق من ثقافة عربية ضحلة، وثقافة غربية أكثر ضحالة، لما استقر فى عمله هذا الاستقرار، ولما بقى على منهجه من البداية إلى النهاية، لا يزوغ بصره، ولا يتلون؟ فطلعت حرب منذ اليوم الأول، هو هو، يقول الشئ نفسه، بالأسلوب نفسه، للغاية نفسها، يزيد أعماله، ويزيد معارفه، ويزيد اطلاعه، ولكنه ثابت فى الأصل، والأعمال الكبيرة الجديدة، فى أشد الحاجة إلى زعيم ثابت الخلق، لأن الأعاصير التى تهب عليها جديرة بأن تقتلعها، لو لم يكن ﴿أصلها ثابت وفرعها فى السماء﴾.

صدق الله العظيم